TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXIII)/6
9 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الثالث
جنيف، ٣-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
البند ٤ من جدول الأعمال

الأونكتاد والتنمية: الطريق إلى الأمام

مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد[١]

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدمة ٣

ثانياً- العولمة من أجل التنمية ٣

ثالثاً- الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية الدولية ٦

رابعاً - الأونكتاد وإصلاح الأمم المتحدة والتنمية ١٠

(١) قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه بسبب حدوث تأخير في تجهيزها.

(A) GE.06-51339 180906 180906

أولاً- مقدمة

١- ينص توافق آراء ساو باولو على أن يُجري مجلس التجارة والتنمية استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٦ (الفقرة ٩). وبغية إجراء الاستعراض، سبق أن عُقد اجتماعان للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ومن ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويرد تقرير الاجتماع الأول في وثيقة الأونكتاد TD/B(S-XXIII)/4، بينما ترد النتائج المتفق عليها في اجتماع حزيران/يونيه في وثيقة الأونكتاد TD/B(S-XXIII)/L.4 المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢- وأما الجزء الثالث من الاستعراض، الذي سيُجرى في الفترة من ٣ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فيهدف إلى إتمام عملية الاستعراض. وقد اتُّفق أيضاً على أن يتخذ ذلك شكل حوار رفيع المستوى بشأن السياسة العامة يتناول موضوع العولمة من أجل التنمية، والاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية الدولية، والأونكتاد وإصلاح الأمم المتحدة والتنمية. وتهدف هذه الوثيقة إلى تسهيل المحادثات بين الدول الأعضاء من خلال إثارة العديد من القضايا الحساسة التي يمكن تناولها في أثناء الحوار بشأن السياسة العامة[٢].

ثانياً- العولمة من أجل التنمية

معلومات أساسية

٣- أثارت العولمة المتزايدة تحديات معقدة بشأن سبل تحقيق تنمية واسعة النطاق يستفيد منها الفقراء على وجه الخصوص. ومن المسلم به اليوم على نطاق واسع أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يمكنه أن يجلب للبلدان النامية فوائد جمة وتحديات عديدة، ويمكن في الوقت ذاته أن تؤثر قرارات السياسة العامة على المستويين الوطني والدولي في تحديد شكل عملية الاندماج ومسارها ووتيرتها. وتتيح العولمة فرصاً للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، بيد أنها تثير في الوقت نفسه تحديات أمام العديد من الحكومات التي تسعى إلى تحسين أحوال شعوبها. وتتمحور أهم التحديات القائمة اليوم حول أسئلة من قبيل سبل رفع القدرات الإنتاجية بصورة مستدامة، وتنويع الإنتاج خارج السلع الأساسية للتعويض عن تدهور شروط التبادل التجاري، وسبل تلبية الحاجات المتزايدة إلى الطاقة، واستغلال التقدم العلمي والتكنولوجي لتسريع وتيرة التنمية.

٤- وقد تحققت في السنوات الأخيرة بعض المكتسبات الإنمائية الهامة بفضل تحسن البيئة الخارجية. فقد حصل بعض التقدم في فرص الوصول إلى الأسواق؛ وشهدت الأسواق المالية استقراراً نسبياً؛ وتزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية؛ وارتفعت أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن يعزى هذا التقدم إلى تغييرات محددة في السياسات العامة وتحسن الإدارة الاقتصادية، وحدوث تطورات حاسمة في الظروف القائمة. وقد وفرت الأسواق الرئيسية بما فيها الصينية والهندية محركاً للنمو استفاد منه باقي العالم. وأدى

---

(٢) باستثناء تقرير الجزء الأول من استعراض منتصف المدة والنتائج المتفق عليها في الجزء الثاني، قد ترى الدول الأعضاء أيضاً أن من المفيد الإشارة إلى الوثائق المتعلقة بهذين الجزءين، وهي TD/B/(S-XXIII)/2 والإضافات، وTD/B/(S-XXIII)/32، وتقريرا الأونكتاد السنويان لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦.

ارتفاع أسعار السلع الأساسية الناتج عن الطلب المتزايد إلى تحقيق مكاسب غير متوقعة استفادت منها عدة بلدان نامية تضم بلداناً من أقل البلدان نموا.

٥- وقد تحسنت الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية نتيجة للمفاوضات التجارية على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، علاوة على تحرير التجارة من جانب واحد في أسواق نامية أخرى. ومنذ اختتام جولة أوروغواي على وجه الخصوص، تضافرت أيضاً عدة جهود لتحسين شروط الوصول إلى الأسواق لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وذلك مثلاً في سياق الترتيبات التفضيلية غير المتبادلة من قبيل مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا السلاح" وقانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص في أفريقيا. ونتيجة لهذه التطورات المختلفة في السياسة العامة وتوفر مناخ اقتصادي دولي مؤات، ارتفع نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية ارتفاعاً كبيراً فزاد من ٢٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٤. كما ازدادت التجارة بين دول الجنوب خلال السنوات الأخيرة.

٦- ورغم هذه التطورات الإيجابية، لم تستفد كافة البلدان استفادة متساوية وما زال بعض أفقرها مهمّشاً. ويرجع هذا الأمر، إلى حد ما، إلى عدد من العقبات التي تحول دون أن تؤتي التجارة نتائج إنمائية. ومن هذه العقبات عدد من الحواجز التي تعترض الوصول إلى الأسواق أو الدخول إليها، ولا سيما اللجوء المتزايد إلى التدابير الجمركية مثل تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة وإجراءات مكافحة الإغراق. بيد أن هناك أيضاً قيوداً شديدة في جانب العرض تواجه البلدان النامية، وخصوصاً أقلها نموا، في سعيها إلى رفع قدراتها الإنتاجية واستغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية. ونطاق القيود المفروضة في جانب العرض واسع وليشمل فيما يشمله: المؤسسات الضعيفة؛ والعمليات الإدارية والقانونية الثقيلة الوطأة؛ وضعف البنى التحتية المادية المتصلة بالتجارة؛ وارتفاع تكاليف رأس المال والنقل وغيرهما من مستلزمات الإنتاج والتجارة؛ وتدني الإنتاجية. وأما الإجراءات التي تتخذ لمواجهة هذه القيود، مثلاً من خلال اللجوء إلى "المعونة من أجل التجارة"، فينبغي تصميمها وفقاً لحاجات محددة، مع إيلاء ما يلزم من مراعاة للاختلافات المبدئية في الموارد المتوفرة والقدرة التنافسية ومستويات تطور البنى التحتية.

٧- وينطوي النظر في القيود القائمة في جانب العرض، في المقام الأول، على زيادة الموارد المتاحة للبلدان النامية بطرق منها: `١` تخفيض الديون؛ `٢` وزيادة تدفقات المعونات؛ `٣` والتحويلات المالية؛ `٤` والاستثمار، على النحو الوارد أدناه.

٨- الديون. قد يكون رفع عبء الديون الخارجية عن كاهل البلدان النامية أحد أهم الخطوات الأولى الرامية إلى تحسين توافر الموارد اللازمة للتنمية، بما في ذلك تحرير الأموال الوطنية للاستثمار. وقد أدت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعمليات تخفيف الديون على المستوى الثنائي وتحسن الأوضاع الاقتصادية إلى التخفيف فعلاً من عبء الديون في السنوات الأخيرة. وبعد مضي نحو ١٠ سنوات على إطلاق المبادرة المتعلقة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون، استوفى ٢٩ بلداً من أصل ٤٢ مؤهلاً شروط الحصول على تخفيف مؤقت لعبء الديون، مع أن ١٩ بلداً فقط قد استوفى شروط الحصول على الإلغاء التام للديون الذي تتيحه المبادرة. ويتعين بذل مزيد من الجهود على المستويين الوطني والدولي لتنفيذ مبادرات التخفيف من عبء الديون.

٩- المعونة. ما فتئت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تتزايد في السنوات الأخيرة، وحصلت تغيرات هامة في طريقة تحديد أهداف المعونة وتنسيقها، رغم أن بعض المراقبين لا يزال يشك في مدى جدية الالتزامات المتعلقة بالمساعدة وطريقة توجيهها. وثمة حاجة إلى زيادة كبيرة في تدفقات المساعدة، وهو ما أقر به اجتماع مجموعة الثماني المعقود في غلين إيغلز. ومن الأهمية بمكان أن الزيادات المعلن عنها حديثاً في المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر إضافة إلى الالتزامات الحالية، وذلك لأسباب ليس أقلها ضمان أن يكون عبء الديون عبئاً يمكن تحمله وأن يأتي التمويل الإضافي، لا سيما المخصص منه لأغراض اجتماعية وإنسانية، في شكل منح.

١٠- المعونة من أجل التجارة. شدد رؤساء دول مجموعة الثماني أيضاً، في أثناء اجتماعهم الأخير في سان بيترسبرغ، على أهمية المعونة من أجل التجارة وبناء القدرات التجارية. وهذه المعونة يمكن أن تساعد البلدان النامية على بناء قدرات العرض التي هي في حاجة إليها للاستفادة من تحسن فرص الوصول إلى الأسواق. وينبغي أن يتم هذا من منظور طويل الأجل وبغض النظر عن المفاوضات التجارية. غير أن إطار المعونة من أجل التجارة ودور الوكالات الوطنية والدولية لم يحددا بعد. ويحتل الأونكتاد، في هذا المجال، مكانة جيدة تتيح لها تقديم مساهمة إيجابية في تصميم وتقديم المعونة من أجل التجارة، نظراً لتجربته في مجال التعاون التقني المتصل بالتجارة.

١١- التحويلات المالية. لقد أضحت تحويلات العمال المالية، نتيجة للهجرة وتنقل اليد العاملة المؤقت مصدراً أساسياً للعملات الأجنبية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ويمكنها من ثم أن تساهم مساهمة فارقة في التنمية. كما تشير التقديرات إلى أن إتاحة مزيد من الفرص أمام تنقل اليد العاملة المؤقت ("الأسلوب ٤" في محادثات منظمة التجارة العالمية بخصوص الاتفاق العام للتجارة في الخدمات) يمكن أن ترفع مستوى الرفاه العالمي بقدر يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ مليار دولار (وهو ما يتجاوز ما تتيحه مجالات أخرى من مجالات مفاوضات منظمة التجارة العالمية)، غير أن التقدم الذي أُحرز حتى الآن ظل محصوراً إلى حد بعيد في مجموعات مهنية صغيرة نسبياً ومهن تتطلب يداً عاملة على درجة عالية من المهارة. وكما هو الشأن بالنسبة للهجرة بشكل أعم، هناك عدد من الأسئلة التي تتعلق بالآثار الاجتماعية وغيرها من الآثار التي تترتب على تنقل اليد العاملة دولياً في البلدين الأصلي والمضيف على السواء، كما تبيّن مؤخراً في نقاشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورغم أن التحويلات المالية هي بالطبع أموال خاصة مثلها في ذلك مثل مكاسب الأعمال الناشئة عن التجارة، إلا أنه من المهم أن ينظر فيما إذا كانت هناك سبل أخرى لتعبئة هذه الأموال قصد دعم أهداف اجتماعية أو إنتاجية أوسع.

١٢- الاستثمار الأجنبي. إن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر ممكن آخر من مصادر التمويل من أجل التنمية، قد يؤدي أيضاً إلى الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات والدراية بالأساليب الإدارية. فالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وتزايد الصادر منه، يُتيحان للبلدان النامية صلة ممكنة بشبكات الإنتاج الدولية. وقد اتسع دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وأدى انفتاح الأسواق الوطنية المتزايد على التجارة وعلى تدفق رأس المال، فضلاً عن التغير التكنولوجي، إلى تقليص تكاليف القيام بأعمال تجارية على الصعيد الدولي وإتاحة فرص جديدة؛ وساعد هذا الأمر الشركات عبر الوطنية التابعة في معظمها للبلدان المتقدمة، رغم تزايد عدد الشركات التابعة أيضاً للبلدان النامية، على استكشاف أسواق جديدة، والوصول إلى الموارد الطبيعية في الخارج و/أو السعي إلى زيادة الفعالية، مما يمكّنها من التنافس في البيئة الدولية الجديدة. بيد أن التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية غير متكافئ، إذ

يحصل أقل من ١٠ بلدان منها على ما يقارب ٨٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المخصص للبلدان النامية. واجتذبت الصين وحدها في عام ٢٠٠٤ أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان النامية و١٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وفي المقابل، فإن نصيب أفريقيا من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان النامية لم يتعد ٨,٧ في المائة، ومن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بلغ ٢,٧ في المائة فقط. غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا عرفت مؤخراً انبعاثاً مرده التوقعات الخاصة بإمكانية كسب قدر أكبر من الأرباح في الصناعات الاستخراجية. وأما حصة أقل البلدان نمواً كافة فما زالت أقل من ١ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، مما يشير إلى التهميش المستمر لهذه الاقتصادات من قبل نظام الإنتاج الدولي. ويبقى التحدي الرئيسي أمام السياسات العامة في جل هذه البلدان هو اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتمم مستوى الاستثمار المحلي المنخفض فيها، وضمان مساهمة هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيات والمهارات، وتخفيض معدلات انتشار الفقر.

١٣- غير أن عملية العولمة والإصلاحات المتصلة بها في مجال السياسة العامة ينبغي أيضاً تناولها بصورة أكثر فعالية تراعى فيها على النحو الواجب القواعد التي تحكم النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية، على النحو الوارد في القسم الثالث.

قضايا للنقاش

- ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمساعدة الفقراء على الاستفادة من العولمة؟
- هل تساهم المفاوضات التجارية في عملية التنمية؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من فرص التجارة وتقليل القيود المفروضة على توسع التجارة أو إزالة تلك القيود أو تجاوزها؟
- ما هي أكثر القيود التي تعترض الإنتاج والعرض إلحاحاً في البلدان النامية، وما هي أفضل السبل لمواجهتها؟
- ما هو دور "المعونة من أجل التجارة"؟
- هل يمكن ضمان قدر أكبر من الفوائد الإنمائية من تحويلات العمال المالية، في سياقات منها سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن "الأسلوب ٤" في الاتفاق العام للتجارة في الخدمات؟
- ما نوع الإطار التنظيمي اللازم لضمان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في جهود التنمية في البلدان المضيفة؟ وكيف تستطيع البلدان النامية تعميق الروابط بين المستثمرين الأجانب في أراضيها واقتصادها المحلي؟

ثالثاً – الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية الدولية

معلومات أساسية

١٤- ينظر معظم البلدان النامية الآن إلى زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي باعتباره سبيلاً إلى التنمية. فبينما حققت السياسات التي اعتمدت بشكل كبير على قوى السوق لتعزيز هذا الاندماج نجاحاً بارزاً، تتزايد الأدلة على أنها أخفقت في أحيان كثيرة في الإتيان بالنتائج الإنمائية المبتغاة. وعجز العديد من البلدان النامية التي باشرت بإصلاحات اقتصادية واسعة النطاق عن تحقيق نتائج إيجابية في جانب العرض. والحقيقة إن هذه البلدان شهدت في بعض الحالات نمواً ضئيلاً أو متردياً، لا سيما في القطاع الصناعي. وقد بدأ بعضها يعيد النظر في السياسات التجارية والصناعية الاستباقية في استراتيجياته الإنمائية، تلك السياسات التي تأخذ بالنهج الذي اعتمده بعض بلدان شرق آسيا الموفقة. وكثيراً ما كانت السياسات الصناعية في الماضي تُقرن "باختيار الأفضل" وبدعم وحمائية من الدولة على نطاق واسع. ولهذا السبب، يحتدم الجدل حول مبرر هذه السياسات وإمكانية استمرارها. ويتعلق الجدل بالآثار الضارة التي يمكن أن تلحقها هذه السياسات بتوزيع الموارد توزيعاً يتسم بالكفاءة. غير أن التجربة التاريخية في مجال اللحاق الاقتصادي عند البلدان ذات الصناعة الناضجة والبلدان حديثة التصنيع تثبت أن التركيز المقتصر على كفاءة التوزيع يعني أن قدراً ضئيلاً من الاهتمام يولى لتحفيز القوى الدينامية للأسواق التي يقوم عليها التغير الهيكلي والنمو الاقتصادي. وكما تبين دراسة قام بها البنك العالمي حديثاً، فإن "النمو ينطوي على ما هو أكثر من الاستخدام الفعال للموارد". ويسري هذا الأمر خصوصاً على البلدان النامية حيث ينطوي النمو الاقتصادي على تغيرات دينامية في بنية الإنتاج ومحتواه التكنولوجي.

١٥- والسؤال المطروح إذن هو التالي: ألا يزال هناك دور يؤديه نوع من السياسات الصناعية الاستباقية، في بناء قدرات الإنتاج والعرض وتعزيز التنويع الاقتصادي في البلدان النامية؟ ثم، إلى أي مدى أدت مراجعة الإطار الدولي للقواعد والأساليب إلى تقليص الخيارات، أو "مجال السياسة العامة، المتاحة للبلدان النامية للسعي إلى بلوغ أهدافها الإنمائية؟

١٦- إن أحد الدروس المستخلصة من عمليات التقييم الأخيرة لبرامج الإصلاح التي نفذت خلال الفترة الماضية التي تتراوح بين ١٠ أعوام و١٥ عاماً هو أن سياسة التنمية ينبغي لها أن تسَلم بتنوع البلدان النامية: فليست هناك "وصفة تصلح لجميع الحالات". وتبقى هناك، مع ذلك، بعض القواسم المشتركة في الجهود المبذولة لبناء الطاقات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، لا سيما من خلال ترجيح كفة سياسات تدعم الاستثمارات المبتكِرة، وكذلك في الجهود الساعية إلى جعل التكنولوجيات المستوردة تعمل جيداً في إطار الظروف المحلية. ومن بين التدابير التي تعتبر مهمة للتحفيز على الاستثمار (سواء منه المحلي أو الأجنبي المباشر) إيجاد إطار اقتصادي كلي يساهم في توسيع القدرات الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وأطر مؤسسية وقانونية ذات أداء جيد لضمان فعالية السياسات المعتمدة وإمكانية تطبيقها ("الحكم الرشيد")، والاستقرار السياسي، وقوة عاملة ماهرة، وتمويل كاف للتنمية، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وغير ذلك. وثمة أيضاً حاجة إلى التكامل بين السياسات التجارية والصناعية بهدف تحقيق القدرة التنافسية على الصعيد الدولي للمنتجات التي ما انفكت تقوم على كثافة العنصر التكنولوجي. فهناك مثلاً حاجة إلى وضع سياسات علمية وتكنولوجية مناسبة، وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الأحيائية والنانوتكنولوجيا، وإلى إحداث

روابط بين إنتاج المعرفة وإنشاء المشاريع والتنمية. وثمة أيضاً دليل على أن دعم البنى التحتية المادية قد يجلب فوائد للنمو، خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وهناك أيضاً حاجة أعم للتصدي للعقبات الإدارية والتنظيمية التي تواجه التجارة، من خلال تدابير ملموسة لتيسير التجارة ومن خلال لوجستيك التجارة.

١٧- وبعض التدابير المشار إليها جزء من بيئة مؤاتية دائمة طويلة الأمد لحفز نمو قطاع الإنتاج. غير أن التدابير القصيرة الأمد المصممة لتفعيل العملية من جديد، ربما من خلال الدعم المالي، قد يكون لها أيضاً دور تؤديه. ولا ينبغي أن يكون هذا الدعم غير محدود، بل لا يتعين تقديمه سوى بناء على أهداف عملية موضوعة بشكل واضح ويمكن تحقيقها، ومعايير للرصد قابلة للملاحظة، وآفاق زمنية محددة.

١٨- وأما تقييم مدى تقييد مختلف الترتيبات التجارية الدولية لدرجات الحرية المتاحة للبلدان النامية لمواصلة سياسات تجارية وصناعية استباقية فيعطي صورة غير مختلطة. فمن جهة، جعلت قواعد منظمة التجارة العالمية والتزاماتها من الأصعب إلى حد كبير على البلدان النامية الجمع بين التوجه الخارجي وأدوات السياسة العامة، التي تستخدمها البلدان ذات الصناعة الناضجة والبلدان حديثة التصنيع لتعزيز التنويع الاقتصادي والتحديث التكنولوجي. وتحصر هذه القواعد والالتزامات مجال السياسة العامة في ثلاثة مجالات. فهي، أولاً، تقيد بشدة استخدام الدعم الذي يمكن أن يُساعد على استغلال العوامل الخارجية أو التعويض عن إخفاقات السوق التي تكبح تطوير الإنتاج المحلي لمنتجات أو أساليب إنتاج جديدة. وربما يكون أكبر عائق أمام السياسات الصناعية المعقولة في هذا السياق هو حظر تقديم الإعانات المتوقفة على أداء الصادرات، بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات وتدابير التعويض. وتمنع، ثانياً، فرض شروط أداء على المستثمرين الأجانب تشجع نقل التكنولوجيا واستخدام مكونات منتجة محلياً. ثالثاً إن قواعد حماية الملكية الفكرية تزيد تكاليف اعتماد تكنولوجيات جديدة وتجعل قيام المنتجين المحليين بالهندسة العكسية أو التقليد أمراً صعباً أو مكلفاً من خلال الوصول إلى تكنولوجيا محمية ببراءات الاختراع أو حقوق التأليف.

١٩- وأصبحت التعريفات الجمركية حالياً من بين الخيارات القليلة المتبقية لتعزيز التنمية الصناعية، غير أن المفاوضات التجارية على مختلف المستويات أضحت تقيد هذا الخيار. ولربما ينبغي الحفاظ على بعض المرونة، ذلك أن "زيادة الضغط على التعريفات" (أي سد الهوة بين المعدلات التعريفية المطبقة والمثبتة) قد يؤدي إلى زيادة اللجوء إلى تدابير الطوارئ مثل مكافحة الإغراق وتدابير التعويض والضمانات، التي تعد تمييزية في حد ذاتها ومعقدة وباهظة التكلفة من حيث إدارتها. ومن جهة ثانية، لا يزال من الممكن بموجب ما هو قائم من قواعد متعددة الأطراف تقديم دعم عامّ تعزيزاً للبحث والتطوير والأهداف الإنمائية البيئية والإقليمية. ويمكن للبلدان التي توجد في وضع يسمح لها باستخدام قواعد منظمة التجارة العالمية والتزاماتها لهذا الغرض أن تستمر في دعم صناعاتها من خلال مجموعة من السياسات والأدوات، إضافة إلى تعزيز عام للجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التقدم التكنولوجي. بيد أن المشكل الرئيسي في هذا الصدد هو أن البلدان النامية تواجه في أحيان كثيرة قيوداً مشددة على الميزانية، بحيث إن هناك قيداً اقتصادياً داخلياً رغم أن القواعد تنص على المساواة القانونية، مما يعتبره البعض تحيزاً بنيوياً في نظام منظمة التجارة العالمية.

٢٠- وبينما يوفر النظام القائم على مجموعة قواعد قدراً أكبر من قابلية التنبؤ في التجارة، متيحاً تقديم طعون قانونية عندما ترى بلدان ما أن ضرراً قد لحق بها جراء سياسات بلدان أخرى، من الواضح أن هناك بعض القلق من أن وضع القواعد لربما تجاوز ما يستصوب به اقتصادياً من حيث استغلال العوامل الخارجية أو تصحيح نقائص السوق. وفضلاً عن ذلك، فقد حصل تشديد بحكم الواقع للمرونة السابقة التي كانت متاحة في ما مضى بموجب الإعفاءات.

٢١- وفيما يخص الترتيبات المؤسسية الوطنية، فإن تحدياً رئيسياً يكمن في وضع ترتيبات مؤسسية تفلح في تدبير الإيـــرادات الاقتصادية المرتبطة بالسياسات التجارية والصناعية الاستباقية دعماً للتحول البنيوي والنمو المستدام. وحالمـــا يسلك اقتصاد طريق اللحاق بركب النمو المستدام، تزيد أيضاً قدرة الحكومة على دعم إنشاء مؤسسات عالـــية الجودة من خلال زيادة الإنفاق العام. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التشكيك الواسع النطاق في قدرة الدولة على تحقيق وتدبير إيرادات تعزز النمو. ولجزء من هذا التشكيك ما يبرره بوضوح، نظراً لأداء الترتيبات المؤسسية الضعيف في عدد كبير من البلدان النامية. ولذلك تقوم نسبة كبيرة من الفعالية في السياسات التجارية والصناعية الاستباقية لتحقيق هذه الأهداف على مهنية البيروقراطية وعلى نجاعة تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص. وقد تكون هناك حاجة في هذا السياق إلى دعم تعزيز القدرات الإدارية ("البنية التحتية غير القوية")، وهو ما يمكن استهدافه أيضاً في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية.

٢٢- ومهما يكن النهج المتبع في تطبيق سياسات صناعية استباقية، من المهم أيضاً أن تنفذ هذه السياسات في مناخ مـــؤات من الاقتصاد الكلي. وأكد النهج التقليدي لسياسات الاقتصاد الكلي على استقرار الأسعار لا سيما من خلال اتباع سياسات نقدية وبدعم من سياسات ضريبية متشددة. وحددت التركيزَ على الأسعار إلى حد ما تجربةُ المؤسسات المالية الدولية في التعامل مع التضخم الكبير جداً بل المفرط في عدد من اقتصادات أمريكا اللاتينية. وفي المقابل، توحي تجـــربة الاستقرار الآسيوية بأن النهج التقليدي ليس السبيل الوحيد بالضرورة لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكـــلي. فقـــد جمع النموذج الآسيوي بين سياسات نقدية سليمة واستخدام وسائل غير نقدية وغير تقليدية، بما فيها أدوات من قبيل سياسات الدخل أو التدخل المباشر في أسواق البضائع والعمل. وكانت السياسات النقدية والضريبية في هـــذه الـــبلدان موجهة إلى حد بعيد نحو زيادة النمو والاستثمار، عن طريق أسعار الفائدة المُنخفضة مثلاً، ومن خلال أسعار صرف مقومة أقل من قيمتها بعض الشيء على الأقل منذ الأزمة المالية الآسيوية. كما طبقت السياسة الضريبية تطبيقاً عملياً لحفز الطلب كلما اقتضى الأمر ذلك على ضوء التطورات الدورية.

٢٣- ولا يزال التمويل الخارجي ضرورياً إلى حد أن الواردات المتزايدة من المعدات الإنتاجية نتيجة للاستثمار المـــرتفع تؤدي إلى عجز الحساب الجاري، غير أن العديد من حالات اللحاق الاقتصادي الناجحة، ولعل آخرها الصين، قد أظهرت أن التمويل المحلي للاستثمار يمكن أن يساعد إلى حد كبير على رفع معدلات النمو دون اللجوء إلى مدخـــرات أجنبـــية صافية. والعامل الحاسم للحاق بركب النمو هو تراكم رأس المال المحلي نتيجة لتزامن نمو الاستثمار ونمو الاستهلاك في عملية لزيادة الدخل الفعلي لكافة فئات المجتمع. ومن ثم، فإن الانفتاح على تدفقات رأس المال الأجنبي الوارد ليس دائماً شرطاً للنجاح في اللحاق بالركب.

٢٤- وفي غـــياب ترتيـــبات فعالة متعددة الأطراف لإدارة أسعار الصرف، وُجهت سياسات الاقتصاد الكلي بشكل متزايد في العديد من البلدان النامية إلى تفادي المبالغة في تقويم العملة. ولم يكن هذا مجرد وسيلة للحفاظ على القدرة التنافسية على الصعيد الدولي أو تحسينها، بل شرطاً ضرورياً أيضاً لتحقيق أسعار فائدة محلية منخفضة وضمانة ضد خطر حدوث أزمات مالية في المستقبل. وفي المقابل، اتضح في السابق أن الاعتماد على صافي تدفقات رأس المال الوارد أو على عجز الحساب الجاري أمر باهظ التكلفة، يؤدي عادة إلى أزمات مالية. وأدى هذا النهج إلى نتائج مشتركة هي رفع أسعار الفائدة، وحدوث خسائر فادحة في الدخل الفعلي، وزيادة عبء الديون. وقد

تمكنت السلطات النقدية، باتباع النهج الأحدث الذي يسعى إلى تفادي الإفراط في تقويم العملات، من مواصلة الأهداف الإنمائية بخطى حثيثة، شريطة أن تضبط التدابير غير النقدية تسارع التضخم.

٢٥- وقد استكملت بضعة أشكال من تنظيم حساب رأس المال مزيجَ السياسات الآسيوي غير التقليدي. وبينما يمكن لهذا التنظيم أن يساعد على احتواء الأزمات، بل ومنع وقوعها أيضاً إلى حد ما، ينبغي أن يكون الهدف الأول الذي تنشده السياسات هو تفادي نشوء فوارق كبيرة في أسعار الفائدة، واحتمالات موازنة أسعار الصرف، والمحفزات على المضاربة. وبما أن المضاربة على أساس ارتفاع أسعار العملة وتدفع الأموال الجديدة الواردة التي تزعزع الاستقرار لا يمكن تفاديها تماماً، قد يكون مفيداً نسبياً في حالة الأزمة. وتدخُّل السلطات النقدية بشكل من الأشكال، أو فرض "ضريبة توبين" (وهي رسم بسيط مفروض على تنقل رأس المال، لا سيما لمدى قصير).

٢٦- وعلى المستوى الدولي، يمكن وصف نظام الإدارة الاقتصادية العالمية الحالي على أنه يتميز بحالتين متشابكتين من حالات عدم التكافؤ. أولاً، خلافاً للبنية المؤسسية القائمة في التجارة الدولية، لا تنتظم الترتيبات النقدية والمالية الدولية الحالية حول نظام متعدد الأطراف يقوم على مجموعة قواعد يطبق مجموعة محددة من المبادئ الجوهرية على كافة المشاركين. ويُحدث عدم التكافؤ هذا آثاراً ضارة قوية جداً في البلدان النامية لأن الآثار الناتجة عن السياسات النقدية والمالية يمكن أن تكون أشد وقعاً مما يترتب على التجارة والسياسات المرتبطة بها. ثانياً، تعد القواعد والالتزامات المتعددة الأطراف التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ملزمة، من الناحية القانونية، بشكل متساو لكافة المشاركين، غير أنها محابية من الناحية الاقتصادية لملاءمة شروط البلدان المتقدمة النمو. وعند اجتماع حالتي عدم التكافؤ هاتين، فإنهما تؤديان إلى قواعد وممارسات متعددة الأطراف تسعى إلى تعميق الاندماج الاقتصادي في عدد من المجالات التي تخدم بشكل حيوي مصالح البلدان المتقدمة النمو وأولوياتها، وإلى تقليص نطاق الحرية أمام السياسات الاقتصادية الوطنية في مجالات ضرورية للتصنيع واللحاق بركب النمو الاقتصادي.

٢٧- وأما غياب إطار مالي عامل في اقتصاد معولم فيشير إلى الحاجة إلى نهج جديد ومتعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف. بيد أن مؤسسات جديدة أو مؤسسات خضعت للإصلاح تعزز قيام نظام مستقر لأسعار الصرف لضمان وجود مناخ تجاري يمكّن التنبؤ به ينبغي لها أن تصبح أكثر تكافؤاً في تعاملها مع كافة البلدان الأعضاء. والهدف الرئيسي لمؤسسة من هذا النوع هو منع حدوث أزمات بنيوية في الأسواق الناشئة، بالاعتماد على الرصد الوثيق لأوجه الخلل في التجارة والتباين في سعر الصرف العالمي في البلدان ذات العجز والبلدان ذات الفائض على السواء. ويمكن تحسين جودة المراقبة ومشروعيتها وأثرها بفصلها عن قرارات الإقراض وتكليف جهة مستقلة بالقيام بها.

قضايا للنقاش

- هل هناك دور تؤديه السياسات الصناعية الاستباقية للمساعدة على تفعيل الاستجابة للعرض وتعزيز التنويع الاقتصادي في البلدان النامية؟
- هل يمكن وضع سياسات صناعية استباقية في سياق اقتصاد يقوده القطاع الخاص ويقوم على السوق؟
- ما هي أهم الخطوات، على صعيد المؤسسات والسياسات والأدوات، التي ينبغي اتخاذها من أجل تطوير القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتحقيق القدرة التنافسية الدولية؟ ما هي الأهمية

النسبية للمؤسسات والسياسات؟ وكيف ينبغي تحديد الأولويات على مختلف مستويات التنمية والقدرات والموارد والأوضاع الاقتصادية السائدة؟

- ما هو النطاق الذي توفره القواعد الدولية بذاتها لاستخدام السياسات الصناعية الاستباقية وغيرها من سياسات الدعم لمساعدة التنمية؟ وهل هناك تحيز ملازم للقواعد والضوابط الدولية ضد البلدان النامية؟ وهل هناك حاجة لإعادة المرونة التي كانت تتيحها في الماضي الإعفاءات من القواعد المتعددة الأطراف المفروضة على التجارة؟

- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتحقيق القدرة التنافسية الدولية؟

- ما هي سياسات الاقتصاد الكلي التي تقدم أفضل دعم للتنمية؟ وكيف يمكن الجمع بين السياسات التقليدية وغير التقليدية لتحقيق نتائج مثلى تتميز بمعدلات تضخم منخفضة ومعدلات نمو مرتفعة؟

رابعاً – الأونكتاد وإصلاح الأمم المتحدة والتنمية

معلومات أساسية

٢٨- تتناول منظومة الأمم المتحدة التنمية في سياق الترابط بينها وبين السلم والأمن وحقوق الإنسان. وقد حققت الأمم المتحدة نجاحاً بارزاً، من خلال مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها، في اجتذاب الدول الأعضاء وإقناعها بالالتفاف حول مجموعة مشتركة من قواعد التنمية وأهدافها وأولوياتها، كما وردت في نتائج مؤتمر القمة العالمي وإعلان الألفية. وأما قوة منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، ومن ثم ميزتها مقارنة بغيرها ضمن نظام الإدارة الاقتصادية المتعددة الأطراف، فتكمن في تعزيز نهج شامل لتدبير التنمية العالمية، وتوطيد قيم مثل العالمية وتعددية الأطراف والحياد والموضوعية والمرونة وعدم المشروطية في استخدام الموارد المخصصة لدعم التنمية. وتضفي الدرجة العالية من توافق الآراء الدولي، الذي يعد جزءاً من أسلوب عمل الأمم المتحدة، الشرعية والصدقية على عملها.

٢٩- وتتصدر جدولَ أعمال كافة بلدان العالم الطريقةُ التي يمكن من خلالها تحقيق القواعد والأهداف والأولويات المتجسدة في عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية تحقيقاً فعالاً على الصعيد الميداني عبر أنشطة تنفيذية جماعية عالية الجودة وتُنجَز في الوقت المناسب. غير أن المنظومة كثيراً ما تُعتبر سيئة الأداء، إذ إن أزيد من ٣٠ وكالة منها تختلف هياكل أماناتها وإدارتها، تسعى إلى أداء ولايات متزايدة أبداً، دون تنسيق ملائم أو لجوء إلى المهارات الجوهرية والتخصصات لدى مختلف الوكالات. ويؤدي هذا الوضع إلى تآكل القيمة التراكمية والآثار الواضحة التي تميز أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، ومن ثم أضحت معالجة حالات الضعف هذه وظيفة رئيسية في عملية الإصلاح الجارية.

٣٠- وأحد التحديات الرئيسية أمام عملية الإصلاح قيامُ الأمم المتحدة بوضع استراتيجيات للاستجابة على نحو فعّال للتعقيدات التي يتسم بها الترابط الاقتصادي. ويتزايد الإدراك بأن نمو الترابط العالمي يطرح اليوم مشاكل أكثر

حـــدة مـــن ذي قبل. إلا أن الآليات والمؤسسات التي أنشئت خلال العقود الثلاثة الماضية لم تكن كافية لمواجهة الـــتحديات التي تتعلق بالاتساق والتكامل والتنسيق في عمليات وضع السياسات الاقتصادية العالمية. وينبغي أن تـــنطلق الاقتراحات في السياق الراهن للاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بمحاولة للتصدي لهذه المشاكل بطـــرق مـــنها اللجوء إلى الجهات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة. والأونكتاد باعتباره جهة التنسيق في الأمم المـــتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التجارة والشؤون المالية والتكنولوجيا والاســـتثمار والتنمـــية المســـتدامة، يحتل مكانة جيدة للنظر في هذه المسائل وبناء توافق في الآراء لإعادة صياغة السياسات انطلاقاً من منظور إنمائي.

٣١- ويمكن التذكير بأن إنشاء مجموعة منسجمة ومتناسقة من المؤسسات الدولية دعماً للتجارة والتنمية كان أحـــد أهـــداف مؤسســـات مـــا بعد الحرب العالمية الثانية. غير أن الإطار الذي صُمم لمسائل الاقتصاد الكلي والسياســـات المالـــية والذي نص عليه ميثاق هافانا، لم يطبق البتة، مما أدى إلى وضع عدد من القواعد المتعددة الأطراف بشأن التجارة يتجاوز ما وُضع في مجال الشؤون المالية، كما ورد في القسم السابق. فليس من المدهش إذن، على ضوء الأزمات المالية المتكررة، أن يُطرح السؤال مجدداً بشأن الطريقة التي تضمن أن يؤدي النظام العالمي إلى التنمية. وقد أثارت التجربة الأخيرة أسئلة، لا سيما من جهة البلدان النامية، بشأن فعالية السياسات التي تنادي بها المؤسسات المالية الدولية. وعلاوة على ردود الفعل المزعزعة والانكماشية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي (التجارة والديون والشؤون المالية)، يُخشى أيضاً أن تنطوي الترتيبات العالمية الخاصة بالتجارة والديون والشؤون المالية على تحيز هيكلي وعدم تكافؤ يقيدان التنمية.

٣٢- ولا تتيح النظم التجارية والمالية الدولية حالياً لمعظم البلدان النامية موارد مالية كافية وطويلة الأمد تمكنها مـــن تحقيق النمو السريع والمستدام اللازم لبلوغ مختلف أهداف الحد من الفقر التي وضعها المجتمع الدولي للألفية الجديدة. وأبرزت نتائج مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية على هذا التباين: فالتعهدات الإضافية المعلنة في سياق هذا المؤتمر هي دون المبالغ اللازمة لسد فجوة الموارد. وأما الالتزامات الأخيرة التي قطعها المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ فتشكل خطوة إيجابية أكبر كثيراً للسير قدماً. بيد أن هناك عدداً من المسائل الباقية التي ينبغي التطرق إليها إن أريدَ لتمويل التنمية أن يكون متاحاً بطريقة تكَمل خطط التنمية الوطنية وتسمح بمشاركة تامة في النظام التجاري الدولي، وهي مسائل تبحث الآن في سياق النقاش الحالي بشأن "المعونة من أجل التجارة".

٣٣- ولكـــن بنـــية تمويل التنمية ينبغي النظر فيها أيضاً ضمن سياق مراجعة منظومة الأمم المتحدة، كما يلزم التأكـــيد في هذا الصدد على اختصاصات الأونكتاد العالمية. وينبغي النظر على وجه التحديد في إعادة رسم بنية الـــنظام المـــالي الدولي قصد بلوغ الهدف الأساسي وهو تسهيل اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي بشـــكل يضمن لها استغلال طاقاتها الإنمائية استغلالاً تاماً. وقد أولت عملية إصلاح البنية المالية الدولية حتى الآن اهتماماً مفرطاً بما ينبغي فعله على المستوى الوطني. وعلى غرار التصميم الأول تماماً للنظام المالي الدولي لفترة ما بعد الحرب في عملية حكومية دولية برعاية الأمم المتحدة، ينبغي النظر في إعادة رسم النظام الحالي في إطار الأمم المتحدة بتمثيل كامل. وتقتضي الضرورة ضمان قيام هذا النهج الأوسع المتوخى للإصلاح على جهود تسعى إلى خلق الانسجام بين السياسات التي تنادي بها مختلف المؤسسات الدولية من أجل تحقيق الدعم اللازم لنظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وناجح ومستدام.

٣٤- وفي المجال الرئيسي لتخصّص الترابط الاقتصادي العالمي (الشامل لنطاق التجارة، والنقد والشؤون المالية، والاستثمار، والتكنولوجيا والمشاريع من أجل التنمية)، تستدعي الضرورة رؤية منسجمة ومتكاملة، وإن الأونكتاد وسيلة مناسبة للتطرق لذلك. وما لم يكن هناك نهج متكامل إزاء التجارة والشؤون المالية والاستثمار والتنمية، لا يمكـــن للأنظمة والسياسات الدولية المترابطة للتجارة الدولية والنقد والشؤون المالية أن تعمل بتنسيق فيما بينها كمحركات فعالة للتنمية والحدّ من الفقر ولا أن تساهم مساهمة مثمرة في تحقيق أهداف السلم والأمن الكبرى.

٣٥- إن دور الأونكتاد، الذي يعكس ولايات المؤتمر، يتعزز بالجمع بين أصحاب المصالح الرئيسيين، بمن فيهم واضعو السياسات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وشركاء آخرون من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ويسمح هذا الأمر للأونكتاد بقيادة تحالفات ذات قاعدة عريضة لوضع حلول واقعية لاحتياجات البلدان النامية في مجال التنمية الاقتصادية. ويمكن إعطاء مزيد من القوة لهذا الدور لو تمكن الأونكتاد من تطوير قدراته في مجـــال البحث وفقاً للمقترحات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الأخير، المعنون "تعزيز دور الأونكتاد وأثرِه في التنمية" (الأمم المتحدة، جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٦)، والذي اقترح أيضاً "أن يكون الأونكتاد مركز فكر يتناول مسائل التنمية، ويستند استناداً راسخاً إلى أركان عمله الثلاثة".

٣٦- ومـــن عناصـــر القـــوة الأساسية للأونكتاد الانسجام البنيوي الداخلي بين أنشطته المعيارية والتحليلية والتنفيذية من خلال أركان عمله الثلاثة في البحث وتحليل السياسات، وعمليات تحقيق التوافق الحكومي الدولي، والأنشطة الهادفة إلى بناء قدرات البلدان النامية. ولا شك أن عمله في الأركان الثلاثة يمكن أن يعمم الفائدة على باقي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عبر حسن تقسيم العمل على أساس الاختصاصات الرئيسية والميزة النسبية لكل جزء من أجزاء المنظومة.

- ومن ثم، فإن الدور المعياري للأونكتاد، بوصفه محفزاً للعمل المتعدد الأطراف من منظور إنمائي شامل، يمكن أن يدفع إلى الأمام عملية بناء توافق الآراء في محافل أخرى مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- ويمكـــن لإدارات وبرامج أخرى أن تستخدم بشكل أحسن وظائف الأونكتاد التحليلية الخاصة بتقديم مزيد من الفهم في العمق لإشكالية التنمية المتغيرة من زاوية الترابط.

- ويمكن تعزيز دوره التنفيذي ورفع قيمة وأثر عمله في مجال بناء القدرات من خلال علاقة متينة ومنسقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وغيرهما من الأفـــرقة القطرية لزيادة الاستفادة مما لها جميعاً من قدرات في مجال تنفيذ المشاريع. ويتيح تمويل الشراكات للأونكتاد إمكانية خدمة البلدان النامية على وجه أحسن دون الحاجة إلى وجود لـــه على الصعيد القطري، ويضمن للعمل الفني الذي يقوم به الأونكتاد في الإشراف والرصد والتقييم تسهيل تقديم المساعدة التقنية.

٣٧- لقـــد كلفـــت الجمعية العامة الأونكتاد بمهمة استعراض وتسهيل التنسيق بين أعمال المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية ومشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة، وطلبت منه في هذا الصدد التعاون

معها ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أداء مهام التنسيق المنوطة بكل منها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقاً مـــن مكانته الفريدة والهامة، فإن الأونكتاد جاهز وقادر على أداء دوره في السعي إلى نهج متميز ومتكامل ومنسق للعمل التحليلي والحكومي الدولي والتنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية.

قضايا للنقاش

- هل ينبغي أن تُستخدم عملية الأونكتاد الحكومية الدولية كمحفل تتجاوز مهامه مجرد بناء توافق الآراء؟
- كيف يمكن للأونكتاد أن يؤدي دوره "كمركز فكر لمسائل التنمية، ويستند استناداً راسخاً إلى أركان عمله الثلاثة"؟
- هل بعض التداخل مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أمر حتميّ؟
- كيف يمكن للأونكتاد أن يحسن تأثيره على المستويين الوطني والإقليمي؟
- كيف يمكن للأونكتاد أن يستغل العمليات الحكومية الدولية أحسن استغلال لإنشاء شبكات مع الخبراء الذين يفدون من العواصم؟
- ما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه الأونكتاد في إطار مبادرة جديدة بشأن "المعونة من أجل التجارة"؟

— — — — —